

بيت المال في الإسلام وميزانية الدولة في العصر الحديث

- بيت المال ونشأة الدواوين في
عصر النبي صلى الله عليه وسلم
والخلفاء الراشدين .
- الدواوين في عصر الخلافة الأموية .
- الدواوين في عصر الخلافة العباسية .
- ميزانية الدولة في النظم المالية
المعاصرة .
- الموازنة الإسلامية بين الضرورات
والحاجات والتحسينات .

obeikandi.com

● تمهيد :

الحمد لله الذى رفع السماء ووضع الميزان ، والصلاة والسلام على رسول الله الذى أتى بالاسلام شريعة ومنهاجا ..

وبعد ..

ففى بدء عهد الدولة الاسلامية كانت الأموال غير كثيرة نسبيا .. بل لا تكاد تفيض عن حاجات الدولة والأفراد المتنوعة المستمرة . وكانت السياسة التى اتبعها الرسول صلى الله عليه وسلم أنه لا يؤخر تقسيم الأموال وانفاقها فى وجوهها .

روى حنظلة بن صيفى كاتب الرسول صلى الله عليه وسلم وان كان يضع عنده خاتمه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « الزمنى وذكرنى بكل شيء لثلاثة » فكان لا يأتى على ما ولا طعام ثلاثة أيام الا أذكره فلا يبيت رسول الله وعنده شيء منه .

ولذا لم يكن هناك مال مدخر أى لم يكن هناك بيت مال فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ولهم يكن هناك سجل يجمع أسماء المسلمين . وجرى الأمر على ذلك فى عهد أبى بكر فكان اذا ورد المدينة مال من بعض البلاد أودع فى مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ووزع بين مستحقه ، وناب عنه فى توزيع المال فى العام الأول من خلافته « أبو عبيدة » اذ قال له حين تولى الخلافة : « أنا أكفيك المال » .

ولما توفى أبو بكر جمع عمر الأمناء وفتح بيت المال فلم يجد فيه شيئا غير دينار سقط من غراره . ومن هنا نعلم أنه لم يفرض النبى صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر رضى الله عنه للمسلمين عطاء مقررًا .

ولكن الأحوال تغيرت عقب الفتوحات فقد كثرت الأموال واستولى

المسلمون على أرض كسرى وقيصر كما كثر عدد الجند وأصبح من العسير ضبطهم بدون ديوان ، ولما كانت الدولة قد تحولت فى الواقع الى امبراطورية كإن لا بد من ايجاد نظم ادارية ومن وضع قواعد ثابتة للاستقرار ومن أجل هذا أنشأ عمر « الديوان » (١) .

وقامت الدولة الاسلامية التى أسسها النبى صلى الله عليه وسلم لتحل محل الكسروية والقيصرية ولم يعد الأمر مجرد ارادة الحكام أو الطبقات بل أصبح الهدف تحقيق العدل المطلق والمصلحة العامة للامة باتباع أصول ثابتة من الكتاب والسنة .



(١) الخراج والنظم المالية - للدكتور ضياء الدين الرئيس .

المبحث الأول

بيت المال ونشأة الدواوين في عصر النبي

صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين

تتناول في هذا المبحث الموضوعات التالية :

- ١ - بيت المال في عهد النبي صلى الله عليه وسلم .
 - ٢ - بيت المال في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه .
 - ٣ - بيت المال وتدوين الدواوين في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه .
 - ٤ - تقسيم العطاء في عهدي أبي بكر وعمر .
 - ٥ - النظام المالي في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه .
 - ٦ - الدواوين في عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه .
- اولا : بيت المال في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم

لم يكن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بيت مال بالمعنى المعروف فقد كان يبعث عماله الى مختلف الجهات لجمع الزكاة والجزية وهما الموردان الأساسيان في عهد النبوة ، وكان يوصى عماله بتجري العدالة في جمعها والحرص على عدم امتداد أياديهم الى شيء مما يجمعونه .

ويحدثنا أبو عبيد عن ذلك فيقول : عن عدى بن عميرة الكندي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطة فما فوقه فهو غلول يأتي به يوم القيامة » .

فالرسول صلى الله عليه وسلم يبين هنا أن من كنتم مالا حصه فهو غلول أى خيانة ، ولا بد من الجابى أن يوصل المال قل أو كثر الى الرسول ليقسمه بمعرفته .

وكان كل ما يرد الى الرسول يصرف فى مصرفه كما أمر الله فى كتابه ، فالصدقات فى مصارفها الثمانية والجزية تنفق فى حاجات الفزو والجهاد وسائر المصالح العامة والغنائم تقسم ، أربعة أخماسها بين القائمين وخمسها يقسم كما بين الله فى كتابه الكريم ، وما كان هناك فصل للإيراد على المصروف ، ولا حاجة الى حفظ مال فى بيت المال ، وما أهملت مصلحة عامة من مصالح المسلمين ولا أخذ من فرد غير ما يجب عليه .

ولم يكن للدولة الاسلامية فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بمكة نظام مالى مقدر موارده أو محدد أبواب مصروفاته بل كلما دعت الحاجة الى مال لشراء بعض الأرقاء أو اعانة بعض فقراء المسلمين يقوم بعض الصحابة بدفعه من ماله طيبة به نفسه ايمانا واحتسابا لوجه الله وظلت الحالة على هذا المنوال حتى هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم بدين الله من مكة الى المدينة وأصبح للدولة كيان قائم ونزلت الآيات القرآنية التى أوجبت على المسلمين فريضة الزكاة فى أموالهم فى قوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾ (١) وبهذا ظهر أول ايراد منظم للدولة تستعين به على قضاء مصالحها ومواجهه أحوالها ، كما بينت آية التوبة مصارف الزكاة بقوله تعالى :

﴿ انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم ﴾ (٢) .

وقد فصلت السنة النبوية أنواع الأموال التى تجب فيها الزكاة

(٢) التوبة : ٦٠ .

(١) التوبة : ١٠٣ .

ومقدار النصاب والواجب فيه والشروط التي يجب توافرها في المزكى وفي المال نفسه بما لا يدع مجالاً للشك أو الاجتهاد .

كما أوضحت آية الأنفال مورداً آخر من موارد الدولة وهو مورد الغنائم وحددت أبواب مصروفاته بقوله تعالى : ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان ، والله على كل شيء قدير ﴾ (١) فلم تترك مجالاً للاجتهاد .

ويرى الدكتور عيسى عبده أن الآيات (٦ ، ٧) من سورة الحشر قد حددت مورداً ثالثاً من موارد الدولة الإسلامية هو مورد الفداء بقوله تعالى : ﴿ وما آفأء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء ، والله على كل شيء قدير . ما آفأء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله ، إن الله شديد العقاب ﴾ (٢) .

كما فرضت الشريعة مورداً رابعاً من موارد الدولة المالية على الآية (٢٩) من سورة التوبة وهو مورد الجزية التي فرضت على غير المسلمين من لم يدخل في الدين الإسلامي بقوله تعالى ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين آوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ (٣) .

ويذكر الدكتور ضياء الدين الريس أن أول غنيمة للمسلمين

(٢) الحشر : ٦ ، ٧

(١) الأنفال : ٤١

(٣) التوبة : ٢٩

كانت بعض ابل أصابتها سرية على رأسها عبد الله بن جحش سنة ٢ هـ
بين مكة والطائف وفي رمضان من نفس العام حدثت موقعة بدر الكبرى
غتم فيها المسلمون أموالا وسلاحا ولكنهم اختلفوا في تقسيمها
وهنا أنزل الله : ﴿ يسألونك عن الأنفال ، قل الأنفال لله والرسول ،
فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم واطيعوا الله ورسوله ان كنتم
مؤمنين ﴾ (١) .

فقسمت غنائم بدر بين المسلمين ولم تخمس .

وبعد موقعة بدر نقض يهود بنى قينقاع العهد فأجلاهم الرسول
صلى الله عليه وسلم عن المدينة وتوجهوا الى الشام فغنم المسلمون
أموالهم وفي هذه المناسبة نزلت آية الغنائم السابق ذكرها وقسم
الرسول صلى الله عليه وسلم الغنيمة وخمسها وكانت هذه أول غنيمة
خمس في الاسلام .

وكانت أول أرض تملكها الرسول صلى الله عليه وسلم هي أرض
مخيريق وهو حبر من أحبار اليهود أسلم واستشهد في غزوة «أحد» وكان
قد أوصى بها للنبي فجعلها صدقة ، وأول أرض افتتحها الرسول صلى
الله عليه وسلم هي أرض بنى النضير بعد أن نقضوا عهدهم في غزوة
«أحد» فحاصروهم وصالحوه بعدها على الجلاء وجلا بعضهم الى الشام
وبعضهم الى خيبر وسمح لهم بما تحمل الابل ما عدا السلاح وقسم
الرسول صلى الله عليه وسلم ما سوى الأرض من أموالهم على المهاجرين
دون الأنصار وجبس الأرض على نفسه فكافت من صدقاته ينفق منها
على أهله نفقة سنة وما بقى جعله في الكراع والسلاح عنة في سبيل
الله .

وفي شأن بنى النضير نزلت سورة الحشر بأكملها منها آيات النوى
السابق ذكرها . ثم كانت غزوة الأحزاب عام ٥ هـ بتأليب من يهود

(١) الأنفال : ١

بنى النضير مع يهود بنى قريظة اذ حرضوا قريشا ثم غطفان على قتال الرسول وبعد عودة قريش ذهب الرسول صلى الله عليه وسلم لقتال بنى قريظة وانتهى بالنزول على حكم سعد بن معاذ اذ حكم بقتل المقاتلة وتقسيم الأموال وفي هذه الغنائم قسم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم وأخرج منه الخمس .

وبعد هدنة الحديبية حدثت غزوة خيبر حيث أخضع المسلمون اليهود بعد قتال عنيف وكانت لهم ثمانية حصون فتحت منها ستة عنوة فخسها وحصتان فتحنا صلحا فجعلهما الرسول صلى الله عليه وسلم وقفا ودفع الرسول أرضها ونخلها لإهلها مقاسمة على النصف ما يخرج الثمر والحب .

وأما بالنسبة لفدك فقد صالحوا النبي على أن يكون له نصف أرضهم وفضلهم ، لأنه لم يوجف عليهم بخيل ولا ركاب وكذلك وادى القرى .

وأما أهل تيماء فقد صالحوا النبي على الجزية وظلوا بأرضهم . أما مكة فقد فتحت عنوة ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم ردها على أهلها منأ عليهم ولم يقسمها وقال لهم الرسول صلى الله عليه وسلم قوله المشهورة : « اذهبوا فأنتم الطلقاء » .

وفي غزوة حنين اقتصر المسلمون بعد قتال عنيف فغنموا الأموال وغنا الرسول صلى الله عليه وسلم عن السبي ، وفي غزوة تبوك لم يلق الرسول صلى الله عليه وسلم كيدا وصالح أهلها على الجزية فجعل على كل رجل بأرضه دينارا سنويا .

ووفد على الرسول صلى الله عليه وسلم « حمير » باسلامهم فعرّفهم الاسلام وبين لهم أن الأرض فيها العشر فيما سقت السماء ونصف العشر فيما روى بآلة كما جعل على أهل اليمن من أهل الذمة على كل حال دينارا .. حتى ان همدان أسلمت كلها في يوم واحد .

كما صالح الرسول صلى الله عليه وسلم أهل نجران وهم عرب
نصارى على الجزية بشرط الضيافة للرسول وعدم أكل الربا وتعهد لهم
بالأ يطاء أرضهم جيش وكذلك أهل «هجر» فى البحرين وكانوا مجوساً^(١).



ثانياً : بيت المال فى عهد الصديق رضى الله عنه

كان بيت المال فى عهد أبى بكر رضى الله عنه ليس فيه مال مدخر
وكل ما يرد يوجه فى مصارفه ، وحين تولى الخلافة حرص على ألا يأخذ
ديناراً له من مال المسلمين واستمر فى حرفة التجارة لكنه لم يتمكن من
التوفيق بينهما فاستأذن الصحابة فى أن يأخذ ما يكفيه .

ولم تختلف موارد الدولة الإسلامية ومصروفاتها فى عهد أبى بكر
الصديق رضى الله عنه عما كانت فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم
إلا أننا نلمح فى عهد أبى بكر هذه النقاط :

١ - فيما يتعلق بالإيرادات :

تضخم حجمها بسبب الغنائم التى استولى عليها المسلمون فى حروب
الردة وبسبب زيادة حجم الزكاة نتيجة زيادة عدد المسلمين وزيادة ثروتهم
وخصوصاً بعد حروب الردة ضد ما فى الزكاة .

٢ - فيما يتعلق بالنفقات :

(أ) زيادة النفقات بسبب الفتوحات وحروب الردة .

(ب) تخصيص إعطيات محددة للمسلمين الذين تحصلوا عبناً خاصاً
فى حمل الرسالة الإسلامية وكانت هذه الإعطيات تتكرر عادة مع ورود
إيرادات جديدة^(٢) .



(١) الخراج والنظم المالية - للدكتور ضياء الدين الرئيس .
(٢) تحليل النظام المالى فى الإسلام - للدكتور محمود محمد نور .

ثالثا : بيت المال وتدوين الدواوين

في عهد عمر رضى الله عنه

الديوان موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعتسان
والأموان ومن يقوم من الجيوش والعمال . . وأول من وضع الديوان
فى الاسلام عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

● اسباب وضع الديوان :

اختلف المؤرخون فى أسباب وضع عمر للديوان نذكر منها :

(أ) يقال ان أبا هريرة قدم بمال من البحرين فقال له عمر : ماذا
جئت به ؟ قال : خمسمائة ألف درهم ، فاستكثره عمر وقال : أتدرى
ما تقول ؟ قال : نعم مائة ألف خمس مرات . فقال عمر : أطيب هو ؟
(أى هل هو حلال أم أخذته ظلما) فقال : لا أدرى (يريد أبو هريرة
برده هذا أنه من المؤكد أن هذا المال حلال) فصعد عمر المنبر فحمد
الله وأثنى عليه ثم قال : « أيها الناس ، قد جاءنا مال كثير فان شئتم كلنا
لكم كيلا وإن شئتم عددنا لكم عدا » فقام اليه رجل فقال : « يا أمير
المؤمنين ، قد رأيت الأعاجم يدونون ديوانا لهم فدون أنت لنا ديوانا » .

(ب) روى عابده بن يحيى عن الطارث بن نفيل أن عمر رضى الله
عنه استشار المسلمين فى تدوين الدواوين فقال على بن أبى طالب : تقسيم
فى كل سنة ما اجتمع اليك من المال ولا تسك منه شيئا . وقال
عثمان بن عفان : أرى مالا كثيرا يسع الناس وإن لم يحصوا حتى يعرف
من أخذ ممن لم يأخذ خشيت أن ينتشر الأمر .

فقال خالد بن الوليد : قد كنت بالشام فرأيت ملوكها دونوا
ديوانا وجندوا لها جنودا ، فدون ديوانا وجند جنودا . فأخذ بقوله عمر
ودعى عقيل بن أبى طالب ومخرمة بن نوفل وجبير بن مطعم وكانوا من
كتاب قريش فقال : اكتبوا الناس على منازلهم ، فبدءوا بينى هاشم فكتبوهم
ثم أتبعوهم قوم أبى بكر وعمر وقومه وكتبوا القبائل ووضعوها على
الخلافة أى جعلوا ترتيب القبائل فى الديوان على حسب قربهم فى

النسب من القبيلة التي فيها الخلافة ثم رفعوا ذلك الى عمر فلما نظر فيه قال : لا ، ما وددت أنه كان هكذا ، ولكن ابدءوا بقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم الأقرب فالأقرب حتى تضعوا عمر حيث وضعه الله .. فشكره العباس رضى الله عنه .

ولما استقر ترتيب الناس فى الدواوين على قدر النسب المتصل برسول الله فضل بينهم عمر فى العطاء على قدر السابقة فى الاسلام .

وقد كانت الدواوين موزعة فى الجهات فلم تكن كلها بالمدينة .. فكان هناك ديوان « حير » باليمن عند واليها ، وديوان « البصرة » عند واليها ، وديوان كل امارة عند واليها وبهذا أصبح كل رجل من المسلمين يقبض عطاء من البلد الذى هو فيه .

وكانت سياسة عمر رضى الله عنه فى المال سياسة رشيدة روعى فيها المصالح العامة والخاصة وكانت موارد المال على عهده منحصرة فى الصدقات بأنواعها وفى العشر والخراج والجزية والغنائم والقيء والعشور ومال اللقطة وتركة من لا وارث له وكل مال ليس له مالك .

وفى عهده نجد أن الأساس المالى الاسلامى ثابت ولكن حدثت بعض التطورات البالغة الأهمية بعضها فى التنظيم الادارى وبعضها فى حجم الموارد وحجم النفقات .. نورد فيما يلى بعض هذه التطورات :

١ - حين فتحت العراق والشام ومصر طالب الجند بتقسيم الأراضى وفق القاعدة الخاصة بغنائم الحروب وكتبوا بذلك الى عمر رضى الله عنه .. فعرض الأمر على الصحابة وكان يرى عدم تقسيمها واستبقاءها فى يد الدولة الاسلامية لينفق منها على المرافق العامة .

٢ - وأما فيما يتعلق بكيفية تقسيم العطاء فكان لعمر رضى الله عنه رأى آخر اذ لم يسو بين الناس فى العطاء ، ونجد أن عمر وضع المعايير التى يتم على أساسها التفاضل فى العطاء ، وكان لعمر فى النظام الذى وضعه جوانب أخرى منها :

- (أ) أنه قرر العطاء حتى للمولود .
 (ب) وضع معيارا اقتصاديا هو الرجل وحاجته في الاسلام .
 (ج) أن يسوى بين العرب وغير العرب في العطاء

٣ - وفي مجال التنظيم المالى والادارى نجده قد أدخل نظام الدواوين كأداة تنفيذية تشرف على متطلبات النظام المالى الاسلامى .

رابعاً : تقسيم العطاء فى عهد أبو بكر وعمر

اتبع أبو بكر فى التقسيم طريقة المساواة بين الناس فكان يعطى صغيرهم مثل كبيرهم والملوك مثل الحر والأتني مثل الذكر وحدث أن جاء فى عام مال كثير فقسمه بين الناس فأصاب كل انسان عشرين درهما فجاء ناس من المسلمين لأبى بكر وقالوا له : يا خليفة رسول الله ، انك قسمت هذا المال فسويت بين الناس ومن الناس أفاض لهم فضل وسوابق وقدم ، فلو فضلت أهل السوابق والقدم والفضل بفضلهم ؟ فقال أبو بكر : أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفنى بذلك انما ذلك شئء ثوابه عند الله جل ثناؤه وهذا معاش الأسوة فيه خير من الأثرة .

وقد رأى أبو بكر التسوية خشية أن يظلم أحدا من شدة ورعه وبهذا أخذ على بن أبى طالب وما قال به الشافعى ومالك .

أما عمر بن الخطاب فقال : لا أجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه ، وفرض لأهل السوابق والقدم من المهاجرين والأنصار ممن شهدوا بدرًا خمسة آلاف ولمن لم يشهد بدرًا أربعة آلاف درهم أما العباس ابن عبد المطلب فجعل له اثني عشر ألف درهم وزوجات الرسول عشرة آلاف درهم الا عائشة رضى الله عنها فجعل لها اثني عشر ألف درهم .

ومما يجدر ملاحظته هنا أن عمر بن الخطاب لم يميز نفسه فى العطاء عن غيره من المهاجرين والأنصار الذين شهدوا بدرًا وهو أمير

المؤمنين ولا يستطيع الانسان الا أن ينحني اجلالا واكبارا اذ أنه لم يجعل مركزه منفذا للغنائم والاستغلال بل جعل نفسه كأي فرد في الدولة الاسلامية بقدر السابقة في الاسلام .

ومما يجدر ملاحظته أن عمر بن الخطاب جعل لكل مولود عطاء ومن قبل كان يجعل العطاء للمفطوم ولكنه عدل عن ذلك بعد أن علم أن الأمهات يكرهن أولادهن على القظام .

وقد اعترض الدكتور محمد حسين هيكل في كتابه « الفاروق عمر » على تفضيل عمر بعض الناس على البعض الآخر وقال : هذه نزعة أريد بها تقسيم الناس طوائف وهي نزعة لم ينزعها أبو بكر ولم ينزعها عمر نفسه في أول عهده ، والقرآن لم يفضل طبقة من المسلمين على أخرى بالقرابة ولا بمساهدة المواقع وإنما قال : ﴿ ان اكرمكم عند الله اتقاكم ﴾ (1) بل إن عمر رضى الله عنه قال : والله لئن جاءت الأعاجم بالأعمال وجئت بغير عمل فهم أولى منا يوم القيامة فلا ينظر رجل الى القرابة وليعمل لما عند الله فمن قصد به عمله لم يسرع به نسبه .

والواقع أنه لا محل لاعتراض على تصرف عمر في توزيع العطاء فإنه اتبع أسسا للتوزيع هي : القرابة من رسول الله والسابقة في الاسلام والشجاعة في الجهاد ، أما قرابة الرسول فقد أوصى الله سبحانه وتعالى بهم خيرا فجعل لهم سهما في الفئء : ﴿ ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول ولذی القربى ﴾ (2) .

ولكن لما كثر المال قال عمر رضى الله عنه : « لئن عشت الى هذه الليلة من قابل لألحقن آخر الناس بأولاهم حتى يكونوا في العطاء سواء » ، ولكنه توفي رحمه الله قبل ذلك ، ويفهم من ذلك أن عمر بن الخطاب في آخر حياته عزم على أن يسوى بين الناس في العطاء كما فعل أبو بكر الصديق .

(2) الحشر : ٧

(1) الحجرات : ١٣

والجدول الآتى يبين مقادير العطاء للطبقات المختلفة :

- ١ - كل من شهد بدرا من المهاجرين ٥٠٠٠٠ درهم .
- ٢ - عمر بن الخطاب ٥٠٠٠٠ درهم .
- ٣ - العباس بن عبد المطلب ١٢٠٠٠٠ درهم .
- ٤ - لكل من شهد بدرا من الأنصار ٤٠٠٠٠ درهم .
- ٥ - أزواج الرسول صلى الله عليه وسلم لكل واحدة ١٠٠٠٠٠ درهم .
- ٦ - السيدة عائشة رضى الله عنها ١٢٠٠٠٠ درهم .
- ٧ - لكل من هاجر قبل الفتح ٣٠٠٠٠ درهم .
- ٨ - لكل من أسلم بعد الفتح ٢٠٠٠٠ درهم .
- ٩ - عمر بن أبى سلمة المخزومى ٤٠٠٠٠ درهم .
- ١٠ - أسامة بن زيد ٤٠٠٠٠ درهم .
- ١١ - عبد الله بن عمر ٣٠٠٠٠ درهم .
- ١٢ - أهل اليمن والشام والعراق من ٢٠٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠ درهم .
- ١٣ - وفرض للمولود ١٠٠٠ درهم .
- ١٤ - لنساء المهاجرين والأنصار كل واحدة من ٢٠٠ الى ٦٠٠ درهم (١) .

* * *

خامسا : النظام المالى فى عهد عثمان رضى الله عنه

وحين تولى عثمان رضى الله عنه الخلافة كان رائده العمل بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين من قبله اذ وجد نظاما ماليا محكما وأساسا ثابتا قويا فلم يغير من سياسة عمر رضى الله عنه ولا من نظامه ولا من حكمه وقد زادت الفتوحات واستقرت جباية الخراج والجزية فى عهد عثمان وزادت الأموال زيادة عظيمة واستطابت الرعية لىن عثمان وحلمه فلم يشاطر الولاية أموالهم كما كان يصنع عمر وأذن للعرب العمل فى الأرض واستقطعوا القطائع فى الأرضين التى جلا

(١) الموارد المالية فى الاسلام - للدكتور ابراهيم فؤاد .

عنها أصحابها من أهل الذمة وتناولوا في البنيان وأكثروا من مظاهر الثروة وكان عثمان يميل الى ذلك اذ شيد الدور الكبيرة بالحجارة في المدينة وجعل أبوابها من العاج ووجد من الصحابة موسرون يسارا عظيما كالزبير بن العوام ومثله في الشراء طلحة وترتب على ذلك ارتفاع الأسعار وقد فاضل في العطاء كما كان يصنع عمر لأن ذلك محل رضا الجميع وقد سمح للممولين باخراج الزكاة بأنفسهم بعد أن زادت الايرادات مخالفا بذلك من سبقه لأنه وجد أن النقود وعروض التجارة - وهو ما يعرف بالأموال الباطنة - قد تضاعف مقدارها ، واكتفى بجباية الأموال التي تعرف بالأموال الظاهرة وهي الزروع والثمار والمواشي السائمة .

سادسا : الدواوين في عهد على رضى الله عنه

كان على أقرب الخلفاء الراشدين الى عمر بن الخطاب فقد كان يراقب عماله ويحول دون طغيانهم وكانت سياسته أشبه بسياسة عمر عظيما في زهده من المال حريصا على ألا يعطى انسان أكثر مما يستحقه وكان هذا الأمر شديدا على نفسه وأولاده ومن حوله مما أغضب بعض الصحابة وفارقوه الى معاوية بالشام ، ومن مبادئه في المالية ما كتبه الى واليه الأشر النخعي يقول : « وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فان في اصلاحه وصلاحهم صلاحا لمن سواهم وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك الا بالعمارة ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره الا قليلا .

ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختيارا ولا توليهم مخابة وتوخ منهم أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الاسلام فانهم أكثر أخلاقا وأبلغ في عواقب الأمور » .

وقد سار على ما رآه عمر من المفاضلة فى العطاء وكان يقسم ما يكون فى بيت المال كل ما جمعه كما كان يقسم من حقه على المحتاجين ويكتفى بالكفاف حتى ان عمر قال فيه : « والله انه احرى أن يحملكم على الحق » (١) .

* * *

(١) النظم المالية فى الاسلام - للدكتور عيسى عبده .

المبحث الثاني

الدواوين في عصر الخلافة الأموية

يتناول هذا المبحث الموضوعات التالية :

تمهيد - ظاهرة تزايد النفقات - اصلاح العملة - تعريف الدواوين - العناية بالزراعة - حالة الضرائب - اصلاحات عمر بن عبد العزيز - بعض الظواهر الاقتصادية في العصر الأموي .

● تمهيد :

انحصرت الدواوين في عصر الخلافة الأموية في أربعة دواوين هي :

(أ) ديوان الخراج .

(ب) ديوان الرسائل وكان لصاحبه حق الاشراف على الولايات والرسائل التي ترد من الولاة .

(ج) ديوان المستغلات أو الايرادات المتنوعة .

(د) ديوان الختم وقد أنشأه معاوية بن أبي سفيان وهو أكبر دواوين الحكومة وكان فيه نواب مهنتهم نسخ أوامر الخليفة وايداعها في هذا الديوان بعد أن تحزم بخيط وتختتم بالشمع بخاتم صاحب الديوان كما هو الحال اليوم في قلم المحفوظات .

(هـ) كان عام ٤١ هـ هو بداية الدولة الأموية ويسمى بعام الجماعة ، وقد انتظمت ادارة الدولة بفضل سياسة معاوية وكفاءة معاونيه كالمغيرة وزياد وعمرو بن العاص ، وهذا في حد ذاته ضمان للخراج وزيادة في الاتاج .

وفى عهد معاوية كثرت الأموال حيث استصلحت أرض البطائح
فى العراق وبلغت غلتها ١٥٠ ألف ألف درهم •

وطالب معاوية عامله أن يجبى من أهل السواد هدايا النيروز (بداية
الضيف) والمهرجان (بداية الشتاء) كما كانوا يفعلون قبل الفتح
الاسلامى هذا بالإضافة الى الأراضى التى كان يستلكها معاوية منها ضيعة
البلقاء وقد أوصى برد نصف ماله الى بيت المال بعد وفاته •

اولا : ظاهرة تزايد النفقات

بالرغم من كثرة الموارد الا أن النفقات كانت كثيرة أيضا لأن ولايه
معاوية لم تقم على اجماع وكان معاوية فى حاجة الى استمالة القلوب حتى
مع خصومه بالعطايا والهبات بالإضافة الى الأعطيات المقررة للجند •

فوجد أن معاوية صالح الحسن بن على بجعل ما فى بيت مال الكوفة
له وكان يقدر بخمسة آلاف ألف درهم كما ائشغلت الدولة بالفتوح
فى افريقيا وجبتهى الروم والسند •

وفى عهد يزيد حدثت فتنة اذ كان عبد الله بن الزبير بالحجاز
فاختلت ماليات الدولة وكان يزيد مبذرا وهوجمت الدولة الاسلامية من
الترك فى الشرق وتوقفت الفتوح فى الغرب وزحفت جيوش الروم من
الشمال •

وفى النهاية تمكن عبد الملك بن مروان من التغلب على الفتنة
وسمى عام ٧٤ هـ بعام الجماعة واتصر المسلمون على الروم واستؤقت
الفتوح فى افريقيا وفتحت الأندلس •

ثانيا : اصلاح العملة

كانت الدولة الاسلامية حتى ذلك الوقت لا تزال تتعامل بالعملات
الأجنبية (الدنانير الرومية والدرهم الفارسية) •

وكان عبد الملك بن مروان هو أول من ضرب الدنانير المتقوשה سنة ٧٤ هـ وضرب الدراهم سنة ٧٥ هـ وعم ذلك جميع النواحي سنة ٧٦ هـ وقيل ان سبب ضرب الدنانير هو وجود عبارات على النقود الرومية بتأليه المسيح ، وبالنسبة للدراهم كان بسبب اضمحلال فارس وفسادها ففسدت نقودهم .

وكانت النقود الاسلامية خالصة وصار تداولها في السوق .. ولكن طبقا لقانون « جريشام » الذي يرى فيه أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة ، فان عدم تحديد نسب بين النقود الاسلامية وكلا من النقود الفارسية والرومية كان عائقا للنشاط الاقتصادي وكانت الدولة تجد صعوبة حين تريد استيفاء حقها من الخراج والجزية .

ويذكر الدكتور عيسى عبده أن عمر رضى الله عنه أول من ضرب الدراهم في الاسلام على مثال الدراهم الكسروية سنة ١٨ هـ أما الدنانير فلم تضرب الا في عهد عبد الملك بن مروان .

وقد أجرى عبد الملك اصلاحات شاملة بتحديد عيار ثابت للدراهم والدنانير وتم تحريم ضرب النقود خارج الدار المخصصة لسك النقود وبطل التعامل بالدراهم الفارسية والدنانير الرومية وصارت العملة موحدة في جميع الأقطار .

وكان ذلك حجر الأساس للنهضة التجارية الاسلامية التي بلغت أوجها في العصر العباسي الأول .

* * *

ثالثا : تعريب الدواوين

وقد تم تعريب دواوين الخراج (الموارد) اذ أن دواوين الجند وهي صرف الأموال (النفقات) كانت باللغة العربية منذ نشأتها .
فالجباية والحسابات كانت في العراق وسائر بلاد الفرس بالفارسية

وفى الشام بالرومية ومع تعريب جانب الموارد كان فى ذلك ضبط
للدواوين ومنع الغش . فكان ذلك جزءا هاما من الاصلاح المادى .

* * *

رابعاً : العناية بالزراعة

الزراعة أساس الخراج ولذا وجهت اليها الدولة العناية ولا سيما
بالعراق فحفرت الأنهار منذ عهد عمر بن الخطاب وأكمل ذلك الحجاج
بالإضافة الى الأنهار فى « كسكر » وفى « السند » وعمل على زيادة
الأيدي العاملة وتربية المواشى ومنع ذبح الأبقار لاستخدامها فى الزراعة .
ومما يؤكد أهمية الزراعة هو أن عمرو بن العاص والى مصر فى
عهد عمر بن الخطاب لم يكن يرسل الى الخلافة فى المدينة الخراج
المطلوب الا بعد اقتطاع ما تحتاج اليه البلاد من حفر خلجانها واقامة
جسورها وبناء قناطرها وقطع جزرها .

* * *

خامساً : حالة الضرائب

فى عهد عبد الملك وابنيه الوليد وسليمان اتخذت بعض اجراءات
أريد بها تعديل الضرائب لزيادتها وضبط طرق الجباية ومن ذلك :
— أن الجزية التى كانت مفروضة على كل فرد هى ديناراً ومديان
قمحاً وقسطان زيتاً وقسطان خلا فجعلها على كل فرد أربعة دنانير .
— وضرب محمد بن يوسف (شقيق الحجاج) والى اليمن خراجاً
عليهم ولكن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ألغاه مكتفياً بالعرش ، ولكن
يزيد بن عبد الملك أعاده .
— وفى مصر فرض عبد العزيز بن مروان الجزية على كل راهب
بمقدار دينار وكانوا من قبل محفون منها .

— وفي عهد سليمان بن عبد الملك فصلت الولاية العامة عن ولاية الخراج .

سادسا : اصلاحات عمر بن عبد العزيز

كان من خيار الخلفاء .. عالما زاهدا تقيا غاية حكمه ولا سيما في الشؤون المالية أن تكون مطابقة الأحكام الشريعة وانتقد سياسة أسلافه الأمويين اذ قال : « اللهم قد امتلأت الأرض ظلما وجورا فأرح الناس » . وقال عن يزيد بن المهلب وآل بيته : « هؤلاء جبابرة لا أحب مثلهم » وعزله عن العراق وخراسان .

ومن اصلاحاته أنه رد الحقوق لأصحابها وبدأ بأهل بيته ورد مظالم بنى أمية على أهلها .

ورد القطائع التي ورثها عن آبائه ومنها فديك .. كما ألغى الزيادات التي ضربت في الخراج والغى هدايا النيروز والمهرجان ونهى عن تعذيب الناس من أجل الخراج .

وقد أرسل اليه حيان بن شريح والى مصر يقول : ان دخول الناس في الاسلام قد أنقص مقدار الجزية ، فكتب اليه يقول : ان الله قد بعث محمدا صلى الله عليه وسلم هاديا ولم يبعثه جاييا .

وحين علم أن يزيد بن المهلب لديه أموال كان قد جمعها في فتح جرجان أرسل اليه ليأخذ الخمس مما أفاء الله على المسلمين فلما أنكر ذلك حبسه .

سابعا : بعض الظواهر الاقتصادية في عهد الأمويين

كان المسلمون في عهد عمر بن الخطاب يعتبرون جندا ولكل منهم راتب في الديوان ، ولما آل الأمر الى بنى أمية كان العمال يذبلون

جهدهم فى جمع الاموال باى وسيلة شرعية او غير شرعية مثال ذلك ما قام به الحجاج بن يوسف اذ استمر فى تحصيل الجزية من أهل الذمة بعد اسلامهم .

وصار بيت المال نهبا لبنى أمية وانهارت قواعد العدل وأصبح الخلافة ملكا عضوضا وتحققت امتيازات للحاشية ولم يتق الله فى مال المسلمين سوى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه .

وهناك حقيقة هامة وهى أن الخراج فى ذلك العصر كان أكبر من الخراج فى عصر الخلفاء الراشدين لسببين هما :

١ - اتساع مساحة الدولة الاسلامية .

٢ - عناية الأمويين بزيادة الموارد اذ بلغ الخراج فى عهد هشام ابن عبد الملك كالاتى :

فى العراق ٢٣٠ ألف ألف درهم .

فى مصر ٤ آلاف ألف دينار .

فى الشام (سوريا - لبنان - الأردن - فلسطين) ١٧٣٠.٠٠٠٠ دينار .

ومن بعض الظواهر الاقتصادية الأخرى :

١ - كثرة القطن : حيث زادت فى عهد الدولة الأموية بعد حرق الديوان (٨٢ هـ) أثناء فتنة ابن الأشعث فأخذ كل قوم ما يليهم من القطن بعد أن كانت ملكا للدولة منذ أيام الفتح وكانت غلتها ٥٠ ألف درهم فصارت كلها أرض عشر وانتقلت هذه القطن بعد ذلك الى بنى العباس .

٢ - الاجباء : وهو أن يلجىء الرجل أرضه الى أمير أو قوى يحتسى به فيكتب باسمه ويقوم هو بدفع خراجها وهو نفس نظام الحماية .

٣ - الأيفار : وهو أن يوغر المالك الرجل الأرض فيجعلها له من غير خراج أو يؤدي الخراج الى السلطان الأكبر فرارا من العمال .

٤ - التقبيل : وهو أن يجعل شخص قبيلا - أى كفيلا - بتحصيل الخراج وأخذه لنفسه مقابل قدر معلوم يدفعه وهو ما يسمى بنظام الالتزام فيستفيد السلطان بتعجيل الدفع ويستفيد المتقبل الفرق بين ما يدفعه وما يحصله . وعلماء الشريعة لا يجيزون ذلك^(١) .

* * *

(١) الخراج والنظم المسالية - للدكتور ضياء الدين الرئيس .

المبحث الثالث

الدواوين في عصر الخلافة العباسية

ويتناول هذا المبحث الموضوعات التالية :

- * * نظام الدواوين •
- * * أقسام الدواوين •
- * * وظائف كتاب الديوان •
- * * نظام المقاسمة في الخراج •
- * * القاضي أبو يوسف وهارون الرشيد •
- * * قوائم الخراج •
- * * تقدير العطاء في الجيش •

أولا : نظام الدواوين

لما آل الأمر الى بنى العباس ازداد ميل الخلفاء الى الترف والرخاء فاستنابوا من يقوم مقامهم في مباشرة الأعمال واستحدثوا منصب الوزارة والحسبة وغيرها وتفرعت المناصب وتشعبت حسب مقتضيات الأحوال •

وكان الخليفة في صدر الاسلام هو الذي يراقب الدواوين وكان عماله من أهل الزهد والتقوى ، فلم يكن للخليفة أموال خاصة ولا ضياع ، فلما اتسعت سلطنتهم وتبدلت وجهة الخلافة من الدين الى السياسة ومال الخلفاء الى التقاعد وتقليد القياصرة والأكاسرة استنابوا من يقوم بتلك الأعمال فاستخدموا من يباشر أمور الدولة عنهم وهم الوزراء ومن يراقب تصرف العمال في الأمصار وهو صاحب ديوان البريد ومن يتولى ختم الرسائل وتقييدها وهم أصحاب ديوان التوقيع أو الخاتم ومن يتولى النظر في ضياعهم وأملاكهم وهم عمال ديوان الخاص ، واقتضت حضارتهم

أن يضربوا النقود وأنشأوا دواوين أخرى بعضها لعرض الرسائل وبعضها
لغير ذلك مثل ديوان الترتيب وديوان العزيز .

وكان الكاتب في عهد الخلفاء الراشدين هو الذي يتولى الديوان
على ما وضعه عمر فيدون ما يرد من أموال الخراج والجزية وغيرها وما
ينفق على الجنود والعمال والقضاة وغيرهم ويتولى مكاتبة العمال فلما
اتسعت أعمال الدولة تشعب ذلك الديوان الى دواوين منها :

- (أ) ديوان الخراج وهو ما يخص بحسابات الخراج والجزية .
- (ب) ديوان الزمام والنفقة وهو ما يخص بالنفقة على الجند وغيرهم .
- (ج) ديوان الاقطاع .
- (د) ديوان المعادن .
- (هـ) ديوان الجند وهو ما يختص بتدوين أسماء الجند وطبقاتهم
ورواتبهم .

(و) ديوان الرسائل أو الاثشاء ومهمة صاحبه اذاعة المراسم
والبراءات وتحرير الرسائل السياسية وختمها بخاتم الخلافة .

وكانت هناك دواوين أخرى مثل ديوان الموالي والعلماء ويسجل
فيه أسماء موالى الخليفة وعبيده وديوان النظر في المظالم وديوان
الأحداث والشرطة وكانت هناك ادارة خاصة للمحافظة على مصالح
غير المسلمين ويدعى رئيسها « كاتب الجهد » ، ويذكر أمير على مؤلف كتاب
روح الاسلام أن كل ديوان كان له رئيس يسمى الرئيس أو الصدر ،
وكان يهين على هؤلاء الرؤساء مفتشون يسمون المشرفون أو النظار .

وقد ورث العباسيون ملكا عظيما يجبى منه الخراج ، وقد كتب
عبد الله بن المقفع وثيقة اقتصادية الى جعفر المنصور يعرض فيها طائفة من
المقترحات والنصائح أهم ما فيها أن جند خراسان فيهم منعة وأهل وطاعة
ومن أجل صلاحهم لا يتولى أحد منهم الخراج اذ قال : ان ولاية الخراج

مفسدة للمقاتلة كما اقترح تحديد ميعاد لصرف رواتبهم مع ضرورة إعادة تنظيم الخراج والدقة فى اختيار العمال مع مراقبتهم .

ومن أهم الأعمال الاقتصادية التى قام بها المنصور بناء بغداد وكان المنصور مقتصدا بعيدا عن الترف ٠٠ مات وترك وراءه فى بيت المال ثروة عظيمة تقدر بـ ٦٠٠ ألف درهم ، ١٤ ألف دينار وكان الدينار فى ذلك الوقت يوازى ١٥ درهما فيكون مجموع التركة ٨١٠ مليون درهم .

* * *

ثانيا : اقسام الدواوين

القسم الأول - ما يخص الجيش فى اثبات وعطاء :

واثباتهم فى الديوان مقيد بثلاث شروط هى :

١ - الوصف الذى يجوز به اثباتهم - وهى خمسة أوصاف :

البلوغ - الحرية - الاسلام - السلامة من الآفات المانعة للقتال -

أن يكون فيه اقدم على الحروب ومعرفة القتال .

٢ - السبب الذى يستحق به ترتيبهم : وهو معتبر من وجهين

أحدهما عام والآخر خاص .

فأما العام : فهو ترتيب القبائل والأجناس حتى تتميز كل قبيلة عن

غيرها .

وأما الخاص : فهو ترتيب الواحد بعد الواحد بحسب السابقة

فى الاسلام .

٣ - الحال الذى يقدر به عطاؤهم : وهذا معتبر بالكفاية حتى

يستغنى بها عن التماس مادة تقطعه عن حماية البيضة ، والكفاية معتبره

من ثلاثة أوجه هى :

(أ) عدد من يعوله من الذرارى والمماليك .

(ب) عدد ما يربطه من الخيل والظهر •

(ج) الموضع الذى يحمله فى الغلاء والرخص •

القسم الثانى - ما يختص بالأعمال من رسوم وحقوق :

ويشتمل على ستة فصول هى :

١ - تحديد العمل الذى يتميز به من غيره وتفصيل نواحيه التى تختلف أحكامها •

٢ - أن يذكر البلد هل فتح عنوة أو صلحا وما استقر عليه حكم أرضه من عشر أو خراج وهل اختلفت أحكام نواحيه أم تساوت •

٣ - أحكام خراجه وهل هو ثلث أم نصف وإن كان بحسب اختلاف الزروع يذكر ذلك •

٤ - ذكر من فى كل بلد من أهل الذمة وما استقر عليهم فى عقد الجزية من حيث اليسار والاعسار •

٥ - أن كان من بلدان المعادن أن يذكر أجناس معادنه وعدد كل جنس ليستوفى حق المعدن منها •

٦ - إذا كان البلد تغرا يتاخم دار الحرب وكانت أموالهم قد دخلت دار الاسلام معشورة عن صلح استقر معهم أثبت فى ديوان عقد صلحهم •

القسم الثالث - ما يختص بالعمال من تقليد وعزل :

ويشمل ثلاثة فصول هى :

١ - ذكر من يصح منه تقليد العمال وهذا يكون من أحد ثلاثة :
أما من السلطان المستولى على كل الأمور ، وأما من وزير التفويض ،
وأما من عامل الولاية •

٢ - من يصح أن يتقلد العمالة وهو من يتمتع بالكفاية والثقة والحرية والاسلام .

٣ - ذكر العمل الذي تقلده ويعتبر فيه ثلاثة شروط هي : تحديد الناحية بما يتميز به عن غيرها ، تعيين العمل الذي يختص بنظره فيها من جباية أو خراج أو عشر والعلم برسوم العمل وحقوقه على تفصيل ينتفى عنه الجهالة .

القسم الرابع - ما يختص ببيت المال من دخل وخرج :

وهو كل مال استحقه المسلمون ولم يتعين مالكة منهم فهو من حقوق بيت المال .

والأموال التي يستحقها المسلمون تنقسم الى ثلاثة أقسام : فىء ، وغنيمة ، وصدقة .

أما الفىء فمن حقوق بيت المال لأن مصرفه موقوف على رأى الامام واجتهاده .

وأما الغنيمة فليست من حقوق بيت المال لأنها مستحقة للقائمين الذين تعينوا بحضور الواقعة لا يختلف مصرفها برأى الامام ولا اجتهاد له فى فهم منها .

أما الصدقة فضربان :

صدقة مال باطن فلا يكون من حقوق بيت المال لجواز اسناد أربابه باخراج زكاته فى أهلها .

صدقة مال ظاهر كأعشار الزروع والثمار وصدقات المواشى فعند أبى حنيفة أنه من حقوق بيت المال لأنه يجوز صرفه على رأى الامام واجتهاده فى اطار مصارف الزكاة المعروفة ، بينما يرى الامام الشافعى أنه لا يكون من حقوق بيت المال لأنه معين الجهات لا يجوز صرفه على غير جهاته .



ثالثا : وظائف كتاب الديوان

ذكر النويرى فى كتابه « نهاية الأرب فى فنون الأدب » الذى ألفه فى القرن الثامن الهجرى طرفا عن مهنة كتابة الديوان وكيف أنها كانت من المهن الرفيعة التى فاقت مهن الكتابة الأخرى •

وقد قسم النويرى مهن كتابة الدواوين الى أقسام كثيرة منها المختصة بالشئون الآتية :

- ١ - مباشرة الجيوش •
- ٢ - مباشرة الخزانة وبيت المال •
- ٣ - مباشرة اهراء الغلال (نظام المخازن) •
- ٤ - مباشرة البيوت السلطانية •
- ٥ - مباشرة الهلالى (الايرادات الشهرية) •
- ٦ - مباشرة الجوالى (الجزية) •
- ٧ - مباشرة الخراجى (الايرادات السنوية) •

الى غير ذلك من الأقسام - وستتناول بشئ من الايجاز شرح اختصاصات القائمين على بعض هذه الأقسام كما ذكرها النويرى :

١ - مباشر بيت المال :

يقصد بمباشر بيت المال خازن بيت المال ومباشرة بيت المال عدته ضبط ما يدخل اليه (الايرادات) وما يخرج منه (المصروفات) • وضبط الايرادات يتلخص فى أنه يجعل لكل جهة دفاتر تشبه دفاتر الأستاذ المعروفة فى المحاسبة الآن فاذا وصله من جهة مستندات بالايرادات قيدها فى دفاتر اليومية (تعاليق المياومة) ثم يرحلها الى دفاتر الأستاذ المختصة بكل جهة •• ثم يبلغ الجهة المرسله للمستندات عما اذا كان الحساب صحيحا من عدمه مع بيان الأسباب • وعليه أن يصور حسابات اجمالية عن الايرادات لكل من الخراج

والجزية والأخماس كل على حدة ويكون لكل جهة حسابات خاصة بها
ويضيف إيرادات السنة السابقة ثم يقفل الحسابات ويخصم من الإيرادات
ما يكون قد صرف بموجب مستندات ثم يستخرج الرصيد النهائي •

وأما ضبط المصروفات فإن المباشر يقيد كل ما يصل إليه من مطالبات
ويقيد أسماء المستحقين ومقدار الرواتب المقدرة لكل منهم على بيت المال •
ومن هذا يتبين أن النظام المالي الإسلامي لضبط الحسابات
يتشابه كثيرا مع النظام المالي الحديث لضبط إيرادات ومصروفات
الدولة •

٢ - مباشر الجوالى او الجزية :

ومن أهم واجباته :

- (أ) قيد أسماء أهل الذمة •
- (ب) القيد فى تعاليق المياومة ثم الترحيل الى الجريدة •
- (ج) واجبه ازاء رؤساء أهل الذمة بالزامهم كتابة أوراق يسمونها
الرقاع •

٣ - مباشر الخراج :

من المعروف أن الخراج من الإيرادات السنوية وقد قسمه النويرى
الى قسمين :

- (أ) خراج الزراعة ويقصد به المفروض على الأرض الزراعية •
- (ب) خراج الراتب وهو المفروض على السواقي والبساتين والنخيل^(١)

* * *

رابعا : نظام المقاسمة

حدث تحول خطير فى أمر الخراج وهو أن الدولة قررت العدول

(١) النظم المالية فى الاسلام - للدكتور عيسى عبده •

عن نظام المساحة الذى كان معمولاً به فى عهد عمر بن الخطاب وقبل ذلك فى دولة الفرس والعمل بنظام المقاسمة •

ومعنى نظام المساحة هو أن يكون هناك خراج معين على مساحة محدودة من الأرض دون النظر لاختلاف كميات المحاصيل إلا أن الحاكم يمكنه تغيير قيمة الخراج بحسب ما تحمله الأرض ويتحمله الناس •

أما نظام المقاسمة فهو كالثالث للدولة والثالثين للمزارعين دون اعتبار للمساحة إذ يتغير الخراج بتغير المحصول الذى ينتج •

وبالطبع لكلا النظامين منافع ومضار • ولكن كان من أسباب التحول من نظام المساحة الى نظام المقاسمة هو :

١ - رخص أسعار الغلات •

٢ - خراب السواد (الأراضى الزراعية) •

ويبدو أن فى هذا تناقضا والحقيقة أن رخص أسعار الغلات دعا الناس لأن يطلبوا من السلطان أن يطبق عليهم نظام المقاسمة •

ويتوقف نظام المقاسمة على النسبة التى تحددها الدولة وكانت هذه النسب ما يلى :

١ - النصف على الأرض التى تسقى سيجا

٢ - الثالث على الأرض التى تسقى بالدوالى فيما يختص بالزروع

٣ - الربع على الأرض التى تسقى بالدوايب

أما الثمار من نخيل وكروم وخلافه فبقيت على نظام المساحة وبالطبع روعى قرب الأرض من الأسواق •

وكان من فوائد هذا النظام أنه أوجد أساسا موحدا لجميع النواحي والناس وهذه طريقة عادلة للجباية وأصبح الخراج متناسبا مع المحصول • وكان ذلك مفيدا للدولة لأنه جعل الحصول على الخراج ميسورا وكان من نتيجة ذلك فى النهاية زيادة الانتاج وبالتالي زيادة الخراج •

فى ذلك العهد تم انشاء ديوان الزمام وهو ما يشبه فى زماننا هذا
ديوان المحاسبات •

وتنتيجة للاسراف المتزايد والحاجة الى المزيد من الأموال فرضت
لأول مرة ضريبة الأسواق اذ فرضت على الحوانيت وكان ذلك سببا فى
حدوث فتنة •

خامسا : ابو يوسف والرشيء

اتهى ابو يوسف الى أن نظام المقاسمة هو أفضل نظام ينبغى العمل
به لأنه يكفل تحقيق مصلحة كل من الدولة والشعب بل يرى ابو يوسف
ألا يقتصر ذلك على الزروع فقط بل يمتد ليشمل النخل والكروم ويعمل
ذلك بأدلة فقهية اذ قال :

« ابن الأءلة فى العءول الى نظام المقاسمة تلخص فى أن مناط
التشريع هو مراعاة المصلحة وأن لا توضع على الأرض الا ما تطبيق » ،
ثم انتهى الى الحكم التالى :

« للامام أن يزيد وينقص فيما يوظفه من الخراج على أهل الأرض »•

وقء وجه الرشيء الى القاضى أبى يوسف رسالة محتوية على أسئلة
عن كل ما يختص بالخراج وطلب الاجابة عليها فكان نتيجة ذلك كتابه
« الخراج » وكان ما قال :

« سألنى أمير المؤمنين أن أضع له كتابا يعمل به فى جباية الخراج
والعشور والصدقات والجوالى وقد أراد بذلك رفع الظلم عن رعيتيه
والصلاح الأمرهم •• وفق الله أمير المؤمنين » ••

وكتاب الخراج لأبى يوسف من أعظم كتب الفقه الاسلامى لتبيان
أحكام الخراج ويعد وثيقة تاريخية تحوى ما كان فى عهد الخلفاء
الراشءيين •• حتى الدولة العباسية •• ومن أقواله المأثورة أيضا :

« رأيت أن تتخذ قوما من أهل الصلاح والدين والأمانة فتوليهم
الخراج » •

وقد نهى أبو يوسف عن نظام التقبل (الالتزام) •• واقترح على
الخليفة أن يجلس لنظر مظالم الرعية فى الشهر أو الشهرين مجلسا واحدا
يسمع فيه المظلوم وينكر على الظالم •

* * *

سادسا : قوائم الخراج

كان يحيى بن برمك وزيرا مفوضا لدى الرشيد بجانب ما كان له من
محبة حيث كان أبوه محل اعجاب أبى العباس لفصاحته وكان مسئولاً عن
ديوان الخراج والجند وكان ذا كفاءة عالية فى تدبير الأمور •• ولكن
انفاق المال لم يكن له ضوابط وهذا ما دعا أمير المؤمنين هارون الرشيد
الى الاستعانة بالقاضى أبى يوسف لاصلاح مالية الدولة •

وأهم ما يمتاز به العصر العباسى هو أن التاريخ قد حفظ له قوائم
مفصلة وكاملة تبين مقادير الخراج التى كانت تجبى من مختلف الأقاليم
تبين أنواع العروض الى جانب المبالغ النقدية وهذه القوائم أربعة هى •

- ١ - قائمة الجهشياري التى ذكرها فى كتابه « الوزراء والكتاب » •
- ٢ - قائمة ابن خلدون التى أوردها فى مقدمته •
- ٣ - قائمة قدامة بن جعفر فى كتابه « الخراج » •
- ٤ - قائمة ابن خرداذبه فى « المسالك والممالك » (١) •

* * *

سابعا : تقدير العطاء فى الجيش

نظرا لارتباط هذا الموضوع ارتباطا وثيقا بنفقات الدولة فقد آثرنا
أن نذكر ما ذكره الماوردى فى أصول تقدير العطاء وسنرى أنها تنفق

(١) الخراج والنظم المالية - للدكتور ضياء الدين الرئيس •

مع الاعتبارات التي تهتدى بها في أجر الوظيفة في العصر الحديث ••
يقول الماوردي :

إن تقدير العطاء يعتبر بالكفاية حتى يستغنى بها الجندي عن التماس
مادة تقطعه عن حماية البيضة (أى الدفاع عن البلاد) وحد الكفاية
عنده على ثلاثة أوجه :

- (أ) ما يعوله من الذراري والماليك •
- (ب) ما يربطه من الخيل والظهر •
- (ج) تقدير كفايته في نفقته وكسوته طوال العام •

واختلف الفقهاء في تقدير رزقه بالكفاية هل يجوز زيادته ؟

يرى الشافعي منع الزيادة وإن اتسع المال لأن المال لا يوضع
إلا في الحقوق اللازمة بينما يجوز الإمام أبو حنيفة زيادته على الكفاية
إذا اتسع المال لها •

والمرجح هو الزيادة إذا زادت الأسعار وزادت الحوائج الضرورية ••
ويكون وقت العطاء معلوما يتوقعه الجيش عند الاستحقاق فإن كان العطاء
مرة واحدة في السنة جعل العطاء في رأس كل سنة وإن كان في وقتين
جعل العطاء في السنة مرتين وإن كانت تستوفي كل شهر جعل العطاء على
رأس كل شهر •

وإذا مات الجندي أو قتل كان لورثته مستحقات على بيت المال
واختلف الفقهاء في مصدر هذا الاستحقاق هل من مال العشر والصدقة
أم يظل من عطائه لتفقات ذريته ؟

وفي حالة إصابة الجندي بمرض مزمن اختلف الفقهاء على قولين :

أحدهما يقول بسقوط العطاء لأنه مقابل عمل ، والقول الثاني يقول
بأنه باق على العطاء ترغيباً في التجنيد والارتزاق •

المبحث الرابع

ميزانية الدولة في النظم المالية المعاصرة

يتناول هذا المبحث الموضوعات التالية :

تعريف - موضع الميزانية في الحسابات القومية - القواعد الأساسية للميزانية - مدى تطبيق قواعد الميزانية - تحضير الميزانية واعتمادها - تنفيذ الميزانية - مراقبة تنفيذ الميزانية .

أولا : تعريف ميزانية الدولة في المالية العامة

الميزانية تقدير مفصل ومعتد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن وقد أصبحت أداة رئيسية تستخدم في السياسة المالية لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية .

من هذا التعريف نجد أن الميزانية خطة وتقدير مفصل وتعد لفترة من الزمن « سنة » كما أنها وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية «البرلمان» وبخصوص تكوين الميزانية نجد أنها ذات شقين أو ميزائيتين :

الميزانية الأولى : وتمثل نشاط الوحدات الحكومية التي تقوم بتأدية خدمات لاشباع حاجات جماعية كالدفاع والأمن والقضاء .. الخ . وقد اتسع ذلك النشاط التقليدي .

الميزانية الثانية : وتمثل نشاطا آخر ذا طابع اقتصادي تجاري وتكون في مجموعها ميزانية الأعمال .

ثانيا : موضع الميزانية في الحسابات القومية

نظرا لأهمية النشاط الاقتصادي للحكومة فان الباحث في المالية العامة يتعين عليه الاستعانة بأسلوب المحاسبة القومية لاعداد ما يسمى بالميزانية القومية .

والغرض الذي تهدف اليه المحاسبة القومية هو وضع صورة شاملة للنشاط الاقتصادي للمجتمع شاملة القطاعين العام والخاص والعائلي وبحيث يمكن احتساب الدخل القومي أو الناتج القومي أو الاستهلاك والادخار .

والغرض الثاني للمحاسبة القومية هو دراسة امكانية تنفيذ الخطة الاستثمارية المقترحة كما تستخدم الميزانية القومية لدراسة آثار السياسة المالية - فقد تقرر الحكومة تمويل بعض نفقاتها عن طريق التوسع في العمليات الائتمانية .

والحسابات القومية المصرية تقسم النشاط الاقتصادي الى القطاعات الآتية :

- ١ - قطاع الأعمال : ويضم جميع المشروعات الانتاجية العامة والخاصة .
- ٢ - القطاع العائلي : ويشمل جميع أفراد المجتمع بوصفهم مستهلكين .
- ٣ - قطاع الادارة الحكومية : ويشمل جميع المرافق المركزية واللامركزية فيما عدا المشروعات الحكومية التي تدخل في قطاع الأعمال .
- ٤ - القطاع الخارجي : ويضم الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة وانتقال رؤوس الأموال والنفقات التحويلية .

* * *

ثالثا : القواعد الأساسية للميزانية

وتشمل :

- ١ - قاعدة السنوية : سنة من الزمن .
- ٢ - قاعدة العمومية : وهو أن تدرج فى الميزانية جميع الإيرادات وجميع المصروفات ولا تجيز اجراء المقاصة .
- ٣ - قاعدة عدم التخصيص : وهو أن تواجه جميع مصروفات الدونة بجميع إيراداتها ولا تخصص بعض الإيرادات لأنواع معينة من المصروفات .
- ٤ - قاعدة التوازن : والمقصود بها كفاية الموارد لمواجهة جميع المصروفات المعتمدة ولكن السياسة المالية التى تتبعها الحكومات الحديثة اقتضت الخروج عن هذه القاعدة وللجوء الى القروض .
- ٥ - قاعدة الوحدة : وهو أن تدرج كافة إيرادات ومصروفات الدولة فى وثيقة واحدة .

رابعا : مدى تطبيق قواعد الميزانية

يرى البعض تبرير الخروج عن القواعد الأساسية للميزانية لأنها نشأت فى القرن التاسع عشر الذى اتسم بالحرية الاقتصادية ، ومع تدخل الدولة فالأمر يختلف خاصة وأن الميزانية لا تشمل الا جزءا من الدخل القومى (إيرادات) وجزءا من مجموع نفقات المجتمع .

وبالنسبة لقيام الدولة ببعض المشروعات الكبيرة التى تستغرق سنوات فإن ذلك يتعارض مع قاعدة السنوية ، كما أن قاعدة عدم التخصيص حالت دون تحقيق التقدم فى البلاد النامية كما أن قاعدة وحدة الميزانية أثارت بعض الاعتراضات وخاصة حين تلجأ الحكومة الى القروض العامة لمواجهة بعض مصروفاتها وتضع لها ميزانية غير عادية الى جانب الميزانية الأساسية .

ويرى البعض أن تخصص الميزانية العادية للنفقات الدورية أما
المصروفات الأخرى التي لا تتسم بطابع الدورية مثل الأعمال الاثنائية
الكبيرة فتدخل في نطاق الميزانية غير العادية فالاقتصادي الفرنسي «هنرى
لوفانبرج» يرى ضرورة الرجوع لمبدأ وحدة الميزانية مع تقسيم النفقات
الى ثلاثة أقسام كالآتى :

١ - النفقات العادية : وهى نفقات تسيير المرافق العامة مثل الدفاع
والأمن والقضاء .

٢ - نفقات التحويل : وهى النفقات التى تتحملها الدولة دون
أن تقابلها سلع وخدمات مثل الفوائد وأقساط الاستهلاك والاعانات
الاجتماعية .

٣ - نفقات الاستثمار : وهى النفقات التى تزيد مرافق الدولة من
طرق وكبارى ووسائل تعليمية وصحية مع تشييدات لمشروعات اقتصادية
تؤدى كلها الى تنمية المجتمع .

ونخلص مما تقدم أن من الحكمة هو جمع ميزانيات الهيئات
والمؤسسات فى وثيقة واحدة وتوحيد نظامها المالى بقصد اخضاعها
للمراقبة ، وفصل ميزانية الأعمال عن ميزانية الخدمات يعتبر أمرا سليما
ولا يعد خروجا عن قاعدة وحدة الميزانية ويمكن اعداد ملاحق لميزانيات
الأنشطة المختلفة الحكومية فى ميزانية الخدمات والمسألة بعد ذلك لا تعدو
الا أن تكون تقسيم لاعتمادات بعض الوزارات .

خامسا : تحضير الميزانية واعتمادها

سبق أن قلنا ان هناك ميزانية للخدمات تدمج فيها ميزانيات الجامعات
وبعض الهيئات العلمية وغير ذلك من الخدمات الأخرى بالملاحق .

وفى ميزانية الأعمال التى تشمل عدة ميزانيات كل منها خاص

بشركة أو مؤسسة وهي تختلف عن ميزانية الخدمات من حيث طبيعتها
واجراءات تحضيرها .

وتشمل دراسة تحضير الميزانية واعتمادها الموضوعات التالية :

١ - السلطات المختصة بتحضير الميزانية :

تحضير الميزانية عمل ادارى محض تضطلع به السلطة التنفيذية
واعدادها يتطلب مساهمة عدد كبير من الهيئات وهي وزارات المالية
والتخطيط والوزارات المختصة والجهاز المركزى للتنظيم والادارة الا أن
لوزارة لمالية دورا كبيرا فى ذلك .

٢ - طريقة تقدير المصروفات والايادات :

والطريقة المتبعة هى طريقة التقدير المباشر بواسطة الموظفين المختصين
بالنسبة للمصروفات أما الايرادات فيتبع فى تقديرها اما طريقة التقدير
المباشر واما طريقة التقدير الآلى .

وطريقة التقدير المباشر فى الايرادات لا تختلف عن المصروفات
وأساسها أن يستعين المسؤول عن اعداد الميزانية بجميع المعلومات لتحديد
الايرادات المنظورة .

أما طريقة التقدير الآلى فهو يقضى بأن تدرج الايرادات فى الميزانية
ابجديدة كما جاء بالحساب الختامى لآخر سنة دون أى تصرف سوى
ما تقتضيه الضرورة فقط والفرص من ذلك هو تجنب المغالاة .
وقد ترى السلطة المهيمنة على تحضير الميزانية تقدير الايرادات على
أساس الايرادات الفعلية للحساب الختامى للسنة قبل الأخيرة بعد زيادتها
بمعدل معين (١٠٪ مثلا) .

٣ - اعتماد الميزانية والاجراءات الواجب اتباعها :

الاعتماد من اختصاص السلطة التشريعية وتعتمد الميزانية بابا بابا
وتطبيق هذه القاعدة على المصروفات يسمى بتخصيص الاعتمادات .

وميزانية الخدمات تقسم الى الهيئات المختلفة (أقسام) وكل قسم الى فروع وفصول بحسب تعدد المصالح التابعة لكل وزارة ويقسم كل فرع أو فصل الى أربعة أبواب كالاتى :

الباب الأول : أجور •

الباب الثانى : المصروفات العامة •

الباب الثالث : المصروفات الاستثمارية •

الباب الرابع : المصروفات التحويلية •

وتطبق قاعدة التخصيص فى ميزانية الأعمال فتصبح كل هيئة قسما مستقلا فى الميزانية ، وبالنسبة للإيرادات فالقاعدة المتبعة هى عدم التخصيص وتعتمد بابا بابا غير أنه يجب ملاحظة أن كل قسم فى ميزانية الأعمال يعتبر مستقلا بمعنى تخصيص موارد كل هيئة لمصروفاتها الخاصة •

وبعد أن تتم مناقشة الميزانية واعتمادها يقوم المجلس بالاقتراع على مشروع الميزانية برمته •

وإذا لم تصدر الميزانية الجديدة يعمل بالميزانية القديمة لحين صدورها وبعد الانتهاء من اعتماد الهيئة التشريعية يصدر بها قانون أو قرار رئاسة الجمهورية •



سادسا : تنفيذ الميزانية

ويقصد بها اجراء تحصيل الايرادات ودفع المصروفات ويتناول هذا الموضوع :

١ - عمليات التحصيل والدفع :

يتم التحصيل عن طريق موظفين تابعين لوزارة المالية أو عاملين

تحت اشرافها والضرائب تعد من أهم إيرادات الدولة التي تجبى بواسطة ثلاث مصالح هي :

(أ) مصلحة الأموال المقررة :

ومهمتها تحصيل أموال الأطنان وعوائد المباني ورسوم الحفر والملاهي ولها فروع في المحافظات ويتم التحصيل عن طريق الصيارفة والمعافين .

(ب) مصلحة الضرائب :

ومن أهم ما يتم تحصيله الضرائب على إيرادات القيم المنقولة وضريبة الأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل والإيراد العام منذ عام ١٩٣٩

(ج) مصلحة الجمارك :

ومهمتها تحصيل الرسوم الجمركية ورسوم الاتحاج . أما الإيرادات الأخرى فتحصلها وزارات أخرى نيابة عن وزارة المالية .

٢ - عدم مطابقة التقديرات للواقع ونتائجه :

قد تقل الإيرادات الفعلية عن المقدرة في الميزانية . . هنا تلجأ الدولة الى فرض ضرائب جديدة أو تلجأ الى القروض .

وقد تزيد الإيرادات الفعلية عن المقدرة فتحول هذه الزيادات الى الاحتياطي عند اعتماد الحساب الختامي بالبرلمان . والإيرادات تعوض بعضها بعضا .

أما بالنسبة للمصروفات فأخطاء التقدير لا تعوض بعضها بعضا مثل الإيرادات لوجود قاعدة التخصيص . فلا ينبغي التحويل من باب الى باب الا باذن من السلطة التشريعية واذا وجد اعتماد زائد في نهاية العام

يتم الغاؤه وإذا قل لجأ الوزير المختص عن طريق وزارة المالية الى السلطة التشريعية لطلب اعتماد ضافى .

* * *

سابعا : مراقبة تنفيذ الميزانية

لتيسير المراقبة تقدم الادارة المالية الحساب الختامى الى السلطة التشريعية لاعتمادها من البرلمان والاستعانة بالخبراء للمراجعة المستندية وفى البرلمان لجنة للميزانية مختصة بذلك .

والمراقبة ليست فقط من جانب البرلمان بل تتعاون معها بعض الجهات مثل :

١ - مراقبة وزارة المالية بواسطة المراقبة المالية ورؤساء الحسابات ومفتشى المالية .

٢ - متابعة وزارة التخطيط لتنفيذ الخطة .

٣ - الجهاز المركزى للمحاسبات ويتبع رئاسة الجمهورية .

٤ - النيابة الادارية وتلحق بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة الذى يلحق بمجلس الوزراء وهى قسمان : قسم الرقابة وقسم التحقيق (١) .

* * *

(١) اقتصاديات المالية العامة - للدكتور منيس اسعد عبد الملك .

المبحث الخامس

الموازنة في الاسلام بين الضرورات والحاجات والتحسينات (1)

ويتناول هذا المبحث الموضوعات التالية :

- ١ - الموازنة الاسلامية تقوم على ثلاثة : ضرورات - حاجيات - تحسينات .
- ٢ - الاسلام يرفض ميزانيات الشح والبخل والترف والاسراف والتبذير .
- ٣ - موازنة بنود الانفاق .

اولا : ميزانيات الضرورات والحاجات والتحسينات

يقوم التخطيط في الاسلام على فكرة دقيقة شديدة الانضباط : وذلك بترتيب الضرورات فالحاجات فالتحسينات .

● والضرورات :

هي الأمور التي يختل المجتمع باختلالها وهي خمسة أنواع : الدين - والنفس - والنسل - والعقل - والمال . وهذه الضرورات تتعلق بالغرائز والعادات المغروسة في الانسان والتي لا تتبدل .

● والحاجات :

هي الأمور التي تترتب المشقة على اختلالها وهي في الأمور الخمسة

(1) لسان العرب لابن منظور : «جمع حاجة : حاج وحوائج وحاجيات» . ولا أصل للكلمة حاجيات .

السابقة وتتعلق بكيفيات استيفاء الضرورات ووسائلها من حيث القدرة والسرعة ونحو ذلك •

• والتحسينات :

هى الأمور التى تطلب للتكميل والترفيه وهى تتعلق بملاءمة الأمور الخمسة السابقة ومناسبتها للذوق وتقبلها •

ويقوم التخطيط الإسلامى على أن يكون استيفاء كل أمر من هذه الأمور الخمسة عشر بالترتيب فأولها الضرورة المتعلقة بالدين وآخرها التحسينية المتعلقة بالمال - وبذلك يسهل على المخطط أن يرجح ويوازن ويقدم بين الأمور المطلوبة للتعيمير ولتقدم الدولة ولحسن سير أمورها بصفة عامة •

والملاحظ فى ذلك أن الاعتبار الأدبى يطلب فى الدولة قبل الاعتبار المادى لأن تقديم الدين والنفس على ما عداهما وتأخير المال فى ترتيب كل درجة من المصالح يؤدي الى سيادة العناصر الأدبية والمعنوية على كل العناصر المادية •

ومن المعلوم أن السبب فى تقديم عنصر الدين هو أن الدين مصدر الأحكام كلها ودستورها الأعلى ولذلك فإن اختلاله يؤدي الى اختلال المصالح الأخرى •

والملاحظ أن البناء المادى للمؤسسات والمصانع لا تكون له أية قيمة اذا لم يعمره الانسان الذى يحسن القيام عليه فان بناء انسان صالح أهم من تشييد مصنع كبير مهما بلغ المال الذى ينفق عليه ••
والانسان الصالح يجلب المؤسسة الصالحة تدريجيا بالتوسع ، والانسان غير الصالح يخرب أكبر مؤسسة يقوم عليها •

ولذلك فان الاعتبارات الثقافية الدينية بقيمتها الخلقية والانسانية يجب أن تصدر تخطيط أى بلد اسلامى دون التحول عن ذلك الى

زخرف التشييد والبناء المادى • وأى بلد يتصف أهلها بالصلاح والكفاءة فهى فى حال أفضل من تلك التى تسودها المدنية الزائفة تحت حكم الأشرار • فالأولى مصيرها حتما الى الارتقاء والتقدم والثانية مصيرها الى الهلاك والفناء •

وكذلك فإن المؤسسات الاجتماعية تكون أهم فى التخطيط من المؤسسات الاقتصادية ويجب أن تعتبر الأخيرة خادمة لتمويل الأولى وليست مقصوده لذاتها • ويجب أن ينصرف العائد الى هذه المؤسسات لا أن ينصرف العائد الى عائد جديد يحدث عائدا اقتصاديا يؤدى الى التراكم فى حد ذاته بل يجب أن يجد الحصلة الاقتصادية متنفسا اجتماعيا تنصرف اليه •

مثال ذلك : مؤسسة تعليمية ومؤسسة صحية ومؤسسة تربوية ، الأولى تحتل المكان الأول لتعلقها بحفظ الدين والثانية تليها لتعلقها بحفظ النفس والثالثة تليها لتعلقها بحفظ النسل •

ولكن هذه المؤسسات لا تقوم اطلاقا الا بالتمويل المادى ولذلك فحفظ المال وحسن القيام به لازم لهذه الأغراض المسبقة ويدخل فى عناصرها • ولذلك قال علماء الاسلام ان حفظ أدنى المصالح لازم لضبط أعلى المصالح • بمعنى أن حفظ أدنى المصالح وهى التحسينات المتعلقة بالمال لازمة لحفظ أعلى الضرورات وهى الضرورات المتعلقة بالدين • ونضرب لذلك مثلا :

من التيسيرات المصرفية التى تؤدى الى سهولة صرف الشيكات وتحويل العملة استعمال التحويلات البرقية وقد تعددت أشكال التعامل وأصبح المجال متسعا أمام العميل لاختيار الأيسر •• هذا التيسير أدى الى قوة الائتمان وسيولة التعامل وهذا بدوره يؤدى الى تقوية المؤسسات الاجتماعية التى تنشأ صونا للدين والنفس والتسل والعقل • ولكن لا يباح العمل فى المال لمجرد الحصول على المال فإن

هذا يوقعنا في خطر الربا أو ما يشبه الربا... إذ يجب أن يكون العمل في المال للحصول على المصالح الاجتماعية السابقة وأن يظل المال دائما وسيلة لا غاية .

ولذلك لا نجد مبررا لتواجد المشروعات التي يكون الغرض منها فقط الحصول على المال وذلك كالمشروعات التي تتجر في السلع المحرمة كالخمور والملاهي ونحو ذلك مما شاع في هذه الأيام بحجة أنها مشروعات سياحية تجلب العملة الصعبة... خاصة وأن هذه العملة تتلقاها عناصر الفساد في البلاد فتزيد بها قوة وضاوة وفسادا مما يؤدي الى الاضرار التام باقتصاديات البلد... وكذا المشروعات التي تنتج السلع الترفيهية... في حين أن المجتمع أحوج ما يكون للسلع الضرورية .

وليس معنى ذلك أن تتجرد الحياة من مظاهر الترفيه تماما... فانه من المقرر أن الميزانيات المسموح بها هي :

١ - ميزانية الضرورات .

٢ - ميزانية الحاجات .

٣ - ميزانية التحسينات .

من أجل حفظ : الدين - النفس - النسل - العقل - المال .

فاذا احتاج المجتمع الدواء لحفظ النفس مثل الكورامين اللازم للأزمات التي تنتاب مرضى القلب فانه يقدم على شراء دواء من الحاجات لرفع المشقة كالأسبرين مثلا... وهذا بدوره يقدم على دواء من التحسينات كالفيتامينات... وعلى ذلك يجرى تخطيط ميزانية الأدوية وينتظم أمرها .

ويترتب عليه أيضا أن جهد التاجر يجب أن ينصرف الى تحقيق الضرورات ورفع المشقة والخرج عن الناس وتحقيق راحتهم لا الى الانطلاق وبأقصى قوته لتحقيق أكبر ربح ممكن وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » .

فالتاجر يحتسب نفسه قائما بوظيفة اجتماعية عمومية ويحتسب ربحه مع السعة على هذا الأساس •• لا الى تكوين الثروة الفاحشة ولا الى اشباع الجشع الذى لا نهاية له •

ولقد نشأت فى الاسلام عقود خاصة هى عقود الأمانات التى تقوم على المصارحة بأصل الثمن والمطالبة بربح معقول وكتمان العيوب يعد نوعا من التدليس ومحقا للبركة •

وتدبير السكنى للمواطنين أيضا وخصوصا المقبلين على الزواج والمنقولين الى المدن من أجل العمل يعد ضرورة حتمية وحد أدنى لما يجب توفيره للمجتمع بدلا من صرف ملايين الجنيهات فى تشييد فندق وترميم الآثار من أجل جذب السياح واغرائهم بكافة الوسائل المحرمة فى الاسلام والتى لا يتصورها عقل انسان •

بل ان السماح بتواجد الشقق المقروشة التى وصل ايجارها مئات الجنيهات شهريا يعد جريمة فى حق المواطن المسكين الذى يضطره المجتمع الفاسد الى الحرمان من الحد الأدنى للكفاف •

* * *

ثانيا : ميزانيات الشح والبخل والترف والاسراف والتبذير

فى الموازنة الاسلامية لا يجوز اتخاذ ميزانيات دون الضروريات مثل ميزانيات الشح والبخل هبوطا •

فالشح : هو الامساك عن النفس والغير وهذا حرام لأنه يخل بالمقاصد الشرعية المعتمدة بالمصالح الخمس السابقة •

وأما البخل : فهو الامساك عن الغير دون النفس ، فينفق الانسان على نفسه دون غيره وهو حرام أيضا لأنه يخل بالتضامن الاسلامى •

وفى حدود الموازنة الشرعية التى توفر الضرورات والحاجات

والتحسينات جميعا لا يجوز بعدها الافراط الى الترف والاسراف
والتبذير صعودا .

والترف : هو حب النعومة والفخامة سواء أدى الى اتفاق زائد
أو لم يؤد .

والاسراف : هو الصرف الزائد فيما يلزم ، مثاله أن تقتنى سيارة
شديدة الفخامة فالسيارة في ذاتها مطلوبة ولكن المغالاة في فخامتها
اسراف .

والتبذير : هو الصرف الزائد فيما لا يلزم وهو من الفساد والحرام
الذي يشبه أعمال الشياطين .

وهكذا نجد أن هناك ثمانى ميزانيات لا يقبل منها الاسلام الا ثلاثا
هى ميزانيات الضرورات والحاجات والتحسينات فلا يجيز ميزائيتى
الشح والبخل نزولا فى التقشف .. كما لا يجيز ميزانيات الترف
والاسراف والتبذير صعودا .

ونحن اذا اعترفنا بقانون العرض والطلب ، فاقنا نحكم عليه من
حيث ما يؤدى اليه من حلال وحرام .. فقانون العرض والطلب يؤدى
الى تسويق السلعة حيث تكون أكثر نفعا وهذا حلال وواجب ولكن
قد يساء استعماله لأغراض الاحتكار وهذا حرام يجب محاربتة . كما
نجد أن قانون المنفعة خليق بأن يتشكل فى الاسلام بشكل يخالف
ما جرى عليه الاقتصاد الوضعى . فنظرية المنفعة تثبت ضرر اقتناء
ما لا يلزم والنقود لا فائدة منها ما لم تتحقق منفعتها بالاستعمال
أو الاستهلاك وفى شأن ذلك قال الرسول عليه الصلاة والسلام : « يقول
المرء : مالى .. مالى .. وهل لك من مالك الا ما أكلت فأفنيته أو لبست
فأبليت أو تصدقت فأبقيت » .

وتعمد الرأسمالية الى رفع المستوى المادى للفرد باخضاعه
للعديد من العادات الضارة والسيئة التى أصبحت جزءا من حياته عن

طريق الترويج والاعلان بقصد زيادة العملاء وتحقيق المزيد من الأرباح
وكلما زادت العادات كلما زادت عبودية الانسان .

وبذلك تعتبر زيادة مظاهر الحضارة والتقدم استعبادا للانسان في
الواقع ، وقال عمر بن الخطاب : « اخشوشنوا فان النعمة لا تدوم » .

وكلما قلت عادات الانسان كلما زادت حرته وأمكنه الاستغناء
عما يذله ويقيده ، وكلما جنحت الحياة الى البساطة وعدم التعقيد كلما
كان الانسان أقدر على التقدم ومواجهة المواقف . .

ويمكن أن نضيف نظرات هامة تتفق مع النظام الاسلامي منها :

أن الضرورات أقل تكلفة من الحاجات والحاجات أقل تكلفة من
التحسينات وكل ذلك أقل تكلفة مما يعتبر اسرافا أو تبذيرا ، فالماء
والهواء والكفايات من الملابس والمأكل والمأوى وهي ضروريات قد
تكون بالمجان أو أقل تكلفة ممكنة في حين أن تحقيق التحسينات
كالحصول على ثلاجة أو سخان أو تليفزيون فانه يمثل تكلفة عالية
على الشخص العادي .

وإذا ما انحرف الانسان نحو الاسراف والتبذير من شرب للخمر
واعتياد الملاهي . الخ . . فان ذلك هو الهلاك (١) .

وفي شأن ضبط الانفاق قال تعالى : ﴿ والذين اذا انفقوا لم يسرفوا
ولم يفتروا وكان بين ذلك قواما ﴾ (٢) .

* * *

ثالثا : موازنة بنود الانفاق

اختلف فقهاء الاسلام اختلافا شديدا حول تفصيل أوجه الانفاق
المختلفة لدرجة قد تحدث البلبلة في قلوب وعقول عوام المسلمين ولكن

(١) التكامل الاقتصادي واقتصاديات الاقطار الاسلامية (مذكرات)
للدكتور مصطفى كمال وصفي .

(٢) الفرقان : ٦٧

المؤمن وهو يتعلم أمور دينه حين تمر عليه وجهات نظر الفقهاء المختلفة يجد قلبه أو بصيرته تدله على الرأي الواجب تطبيقه في حياته العملية دون حيرة أو قلق .. حتى وإن أفتاه العلماء بغير ما اختاره القلب من رأى معين بين عشرات الآراء وكلها من الكتاب والسنة ، وفي شأن هذا جاء الحديث الشريف : « استفت قلبك وإن أفتوك وأفتوك وأفتوك » ، لهذا لا ينبغي لمؤمن أن يختار رأيا لا يرتاح إليه قلبه .

فإن اختار ما يخالف قلبه بسبب ائتمانه لمذهب أو طريقة أو شيخ مثلا فإنه يخالف نفسه مع الله ، فمثلا يمكن اعتبار آراء الفقهاء مثل الأدوية بالصيدلية وللمؤمن أن يختار ما يناسبه .

نحن نعلم أن مصارف الزكاة ثمانية ويرى بعض الفقهاء ضرورة الاتفاق على مصارف الزكاة بالتساوي .. بينما يرى البعض الآخر أنه يمكن اتفاق الزكاة في مصرف واحد أو مصرفين بحسب الحالات الماثلة أمام الممول وهناك من يرى اسقاط مصرف المؤلفة قلوبهم بينما رأى آخرون ضرورة استمرار ذلك المصرف ، كما اختلف الفقهاء حول تعريف من هو الفقير ومن هو المسكين . وطبقا لمفهوم العصر حول تقسيم النفقات الى أبواب وبنود وأنواع فإنه يمكن تقسيم النفقات الاسلامية الى أبواب .. فيقال مثلا باب الزكاة ، ثم يقسم هذا الباب الى ثمانية بنود وهي مصارف الزكاة وكل بند يمكن تقسيمه الى أنواع .

هذا الباب « باب الزكاة » فرض على كل مسلم ومسلمة وكل بند فيه يظل ثابتا حتى تقوم الساعة لأن الله لم يرض لنبي ولا لحاكم أن يغير من هذه البنود بالاضافة أو الاستبعاد كلية . ولكن يجوز وضع اعتمادات سنوية لبعض البنود دون البعض الآخر أو زيادتها في بند واقصاها في بند آخر ويمكن تسمية هذه الاعتمادات بالربط المعدن أثناء العام طبقا لتغير الظروف والمحصل من الزكاة ، ويحق للامام أن يعيد النظر سنويا في أنواع البنود بحسب مقتضيات الأحوال وفي هذا سر

عظمة الاسلام حيث المرونة دون الجمود ، ومع الدراسة التفصيلية
نذكر مثالا كما يلي :

رجل غنى وقادر على الكسب يريد مبلغ ٥٠٠ جنيها من باب الزكاة
هل ترفض طلبه ونقول له : البند لا يسمح ؟ اذا رجعنا الى بند الفقراء
نجد أن البند لا يسمح مطلقا لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا زكاة
لغنى ولا لذي مرة سوى » (قادر على الكسب) • ولكن هل يجوز
الصرف خصما على بند آخر ؟

بعد دراسة حالة مقدم الطلب نرى هل هو من المؤلفة قلوبهم — فان
كان منهم نسمح له بالصرف من ذلك البند ، وان كان من الغارمين
لاصلاح ذات البين مثلا حتى وان كان غنيا يصرف له من بند الغارمين •
وهكذا بالنسبة لبند باب الفراء وبنود باب الخمس •

* * *